JUPITER PRIME

Consulting • Training • Advisory

جوبيتر برايم للاستشارات والتدريب

كتيّب الدورة

دورة الاقتصاد القياسي التطبيقي لاتخاذ القرارات الإدارية

8 – 12 فبراير 2027

ميلانو

info@jupiterprime.uk

jupiterprime.uk

مسجّلة في المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية

دورة الاقتصاد القياسي التطبيقي لاتخاذ القرارات الإدارية

المرجع: 3016_114372 **التاريخ:** 8 – 12 فبراير 2027 **المكان:** ميلانو **الرسوم:** GBP 7200

دورة الاقتصاد القياسي التطبيقي لاتخاذ القرارات الإدارية دورة تدريبية مدتها أسبوع موجهة للمديرين والمخططين ومحللي الأعمال الذين يحولون سجلات المبيعات والتكاليف والأسواق إلى علاقات مقدرة، وتنتهي بإعداد مذكرة قرار مبنية على نموذج مقدر. ومع تزايد تدقيق مجالس الإدارة وأصحاب الموازنات في قرارات التسعير والسياسات، تحتاج المؤسسات إلى تقديرات يمكن الدفاع عنها. وتقدم جوبيتر برايم للتدريب هذه الدورة في الاقتصاد القياسي التطبيقي لاتخاذ القرارات الإدارية.

لماذا يهم الاقتصاد القياسي التطبيقي الآن

ثلاث قوى تضع التقدير الكمي في صدارة اهتمام الإدارة. فأنظمة المعاملات تسجل الأسعار والكميات والعروض الترويجية بتفصيل دقيق يثير أسئلة السبب والنتيجة. ولجان المالية تتوقع أن يصل أي تغيير في السعر مصحوبا بأثر مقاس لا بتخمين. والعملاء يستجيبون بسرعة أكبر لعروض المنافسين، فتتحرك المرونات وتفقد القواعد القديمة صلاحيتها. والمؤسسة التي تقدر محركات الطلب بعناية تحدد الأسعار والمخزون والمستهدفات على أدلة تستطيع شرحها، أما التي تقرأ الارتباط على أنه سببية فتتعرض لتراجعات مكلفة. ويقوم التقدير السليم على أربع عادات تبنيها الدورة: تحديد النموذج واختباره وتفسيره وشرحه.

المستفيدون من الاقتصاد القياسي التطبيقي

- المخططون التجاريون المسؤولون عن توقعات الكميات وقوائم الأسعار وتقويم العروض الترويجية
- الشركاء الماليون الذين يختبرون افتراضات الموازنة ويشرحون الانحرافات لأصحابها
- محللو الأعمال الذين يبنون ملفات التقدير ويعرضون النتائج على صناع القرار
- مديرو العمليات الذين يربطون التوظيف والطاقة ومستويات الخدمة بالطلب المقاس
- مسؤولو الاستراتيجية والسياسات الذين يحكمون على أثر القواعد الداخلية وتغيرات السوق

تستفيد وحدات التسعير والمالية أكثر حين يحضر المحلل مع المدير الذي يعتمد القرار.

قدرات الاقتصاد القياسي التطبيقي

ينتقل المشاركون من سؤال تجاري إلى معادلة مقدرة ثم يعودون إلى توصية يستطيع القارئ المتشكك متابعتها.

- تحديد معادلة طلب تربط الكمية بالسعر والدخل والعوامل الموسمية — لجنة التسعير
- حساب المرونة السعرية الذاتية والمرونة التقاطعية من المعاملات المقدرة — مالك مستهدف الإيرادات
- اختبار البواقي للارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين والقيم الشاذة — المحلل الموقع على التقدير
- موازنة أثر المتغيرات المحذوفة والسببية العكسية وأثر الاختيار — المسؤول التنفيذي القارئ للنتيجة
- تقييم أثر سياسة أو عرض ترويجي بمجموعة مقارنة قبل التغيير وبعده — صاحب الموازنة
- إيصال نطاقات المعاملات ودرجة الثقة بلغة واضحة — قارئ مذكرة القرار

مصطلحات الاقتصاد القياسي التطبيقي الأساسية

- المرونة — نسبة التغير في الكمية المطلوبة الناتجة عن تغير بنسبة واحد في المئة في السعر أو في محرك آخر.
- المعامل — التغير المقدر في النتيجة عند تغير المتغير التفسيري بوحدة واحدة.
- تحيز المتغير المحذوف — تشوه في الأثر المقدر سببه إغفال عامل يؤثر في النتيجة وفي متغير مدرج معا.
- فترة الثقة — نطاق من القيم المعقولة للأثر المقدر يبين مدى دقة البيانات في تحديده.
- الارتباط الذاتي — ارتباط أخطاء النموذج عبر الزمن، وهو ما يجعل الأخطاء المعيارية مضللة.
- مجموعة المقارنة — وحدات لم يمسها التغيير، تبين حركتها ما كان سيحدث لولاه.

الاقتصاد القياسي التطبيقي يوما بيوم

اليوم 1: صياغة الأسئلة التجارية كعلاقات قابلة للتقدير

- صياغة السؤال السببي — الفصل بين احتياجات التنبؤ وقياس الأثر
- تخطيط المتغيرات من نتائج ومحركات وضوابط — اختيار ما يجب قياسه
- السجلات المقطعية والسلاسل الزمنية والبيانات اللوحية — مواءمة البنية مع السؤال
- مخططات الانتشار وجداول الارتباط — رصد العلاقات قبل التقدير
- الوحدات واللوغاريتمات والأرقام القياسية — جعل المعاملات مقروءة للمديرين

اليوم 2: تقدير محركات الطلب وآثار السعر

- تقدير الانحدار المتعدد — قياس إسهام كل محرك في الكميات
- صيغة الطلب اللوغاريتمية المزدوجة — قراءة مرونات السعر والدخل مباشرة
- المتغيرات الوهمية للمواسم والمناطق والعروض — عزل آثار التقويم
- حدود التفاعل — اختبار اختلاف الاستجابة السعرية بين شرائح العملاء
- تقديرات المرونة التقاطعية — الحكم على الإحلال وتآكل مبيعات المنتجات المتجاورة

اليوم 3: الحكم على موثوقية النتائج

- الأخطاء المعيارية واختبارات الدلالة — تحديد الآثار التي تستحق التصرف
- تشخيص البواقي لعدم تجانس التباين — حماية الثقة في النطاقات المعلنة
- فحوص التداخل الخطي — فك تشابك السعر والعروض المتحركين معا
- اختبارات الارتباط الذاتي في سلاسل المبيعات الشهرية — تجنب التوقعات المفرطة الثقة
- مراجعة القيم الشاذة والنقاط المؤثرة — منع فترة واحدة من توجيه التقدير

اليوم 4: قياس آثار السياسات والتدخلات

- تصميم مجموعة المقارنة — بناء سيناريو بديل موثوق لتغيير القاعدة
- تقدير المقارنة قبل التغيير وبعده — قياس أثر عرض ترويجي أو سياسة
- الآثار الثابتة عبر المتاجر أو الفروع — إزالة الفروق الثابتة غير المرصودة
- منطق المتغير الأداتي للسعر المحدد استجابة للطلب — معالجة السببية العكسية
- محاكاة السيناريوهات من المعاملات المقدرة — إسقاط الإيرادات تحت خيارات السعر

اليوم 5: التطبيق على مذكرة القرار المبنية على النموذج

- حالة تقدير تسعير التجزئة — تطبيق صيغة الطلب وقراءة المرونة
- حالة تشخيص تعرفة المرافق — تطبيق اختبارات الموثوقية على نموذج سلسلة زمنية
- حالة أثر سياسة الخدمة — تطبيق أساليب مجموعة المقارنة على تغيير قاعدة
- مخططات نطاقات المعاملات والتحفظات بلغة واضحة — عرض عدم اليقين على التنفيذيين
- مذكرة القرار المبنية على النموذج — التوصية والتقدير والحدود والأدلة المطلوبة لاحقا

تطبيق الاقتصاد القياسي التطبيقي بعد الدورة

- إعادة تقدير المرونة السعرية لخط منتجات واحد باستخدام الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة وفحوص البواقي.
- تصميم اختبار بمجموعة مقارنة للعرض الترويجي التالي أو لتغيير قاعدة داخلية حتى يمكن قياس أثره.

أسئلة حول الاقتصاد القياسي التطبيقي

ما الاقتصاد القياسي التطبيقي لاتخاذ القرارات الإدارية ولماذا يهم الآن؟

هو استخدام الانحدار على البيانات التجارية والاقتصادية لقياس كيف تغير الأسعار والدخل والمواسم والسياسات النتائج. ويهم الآن لأن صناع القرار يتوقعون آثارا مقاسة لا مجرد ارتباطات قبل اعتماد الأسعار أو الموازنات أو تغيير القواعد.

ما الأدوار الأكثر استفادة من الاقتصاد القياسي التطبيقي لاتخاذ القرارات الإدارية؟

يستفيد أكثر المخططون التجاريون والشركاء الماليون ومحللو الأعمال ومديرو العمليات ومسؤولو السياسات، سواء كنت تبني التقديرات أو تعتمد القرارات المبنية عليها.

كيف يختلف الاقتصاد القياسي التطبيقي عن دورة في التنبؤ أو تقارير لوحات المعلومات؟

يركز على قياس السبب والنتيجة بدلا من إسقاط الاتجاه أو عرض النتائج. وستتعلم تقدير المرونات وآثار السياسات واختبار ما إذا كانت هذه التقديرات جديرة بالثقة.

ماذا تعود به من الاقتصاد القياسي التطبيقي لاتخاذ القرارات الإدارية؟

تعود بمذكرة قرار مبنية على نموذج قدرته واختبرته خلال الدورة. وتعرض المذكرة التوصية ونطاق المعاملات الذي تستند إليه والحدود الرئيسية للأدلة.

الاقتصاد القياسي التطبيقي: الطريق إلى الأمام

تخدم مذكرة القرار المبنية على النموذج أولا قرار تسعير أو عرض ترويجي، ويقرؤها القائد التجاري والشريك المالي اللذان يتفقان على المستهدف. وبعد استخدامها الأول يستحق الاستقرار إعادة النظر: فالمرونات تتغير مع تغير المنافسين والعملاء، لذلك ينبغي تحديث التقدير بفترات جديدة قبل مراجعة الأسعار التالية.